المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية في الدول النامية

طالبة الدكتوراه بن صابر فتيحة (كلية الحقوق و العلوم السياسية)

تحت اشراف الاستاذ بقنيش عثمان

مقدمة

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة هذا المفهوم الجديد يعتبر بان اشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن ان يكون على حساب قدرة الاجيال القادمة في تلبية حاجياتها المادية والمعنوية بل يجب ان يكون مرتكزا على اسس يجب توفرها في اي بلد ونظرا لأهمية هذا الموضوع ارتأينا التعرف اولا على مفهوم التنمية و كذا التخلف باعتبارهما اهم مصطلحين ميزا موضوع هذا البحث.

فلقد وجد اختلاف في تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بشكلها العام وذلك بسببتغطية هذا المفهوم لجميع مجالات الحضارة والتي من اهمها المجال الاقتصاديكما تشمل تعديل العلاقات التي تربط عناصره مع بعضها البعض وعودة الىأشهر التعريفات فيمكن القول بان التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تؤدي الى زيادة الدخل القومي وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا الى التقدم والازدهار.[1]

هذا من جهة،و من جهة اخرى فان التخلف الاقتصادي يمكن القول عنه انه يشمل عدم الاستفادة الكاملة من قبل الدولة من عناصر الانتاج المتوفرة فيها نظرا لعدم القدرة فنيا او ماليا او لأي سبب اخر

1- نائل عبد الحافظ، العواملة إدارة التنمية ، دار زهران للنشر، الأردن، 2012، ص 15.

على الاستفادة من هذه العناصر كما يشمل قصور اقتصاد الدول التي تعاني منه في تحقيق ما حققته الدول المتقدمة من تنمية[1]

وتكمن اهمية الموضوع في ان المتأمل في واقع الخريطة الاقتصادية الدولية يدرك وببساطة ان تغيرات ضخمة قد جرت على النظام الدولي من الناحيتين الجيوسياسية و الجيواقتصادية و ان أوضاعا قد استحدثت بفعل متغيرات انجبتها عواصف التغيير و قد ادت الى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية و من هنا يجب على المجتمع الدولي ادراك هذه التغيرات حتى يستطيع اسقاط المسؤولية الدولية على من هم اولى بهذه المسؤولية.

من هنا فان الاشكالية القانونية ا لموضوع البحث يمكن صياغتها كالاتي:

الى اي مدى يمكن تحميل المجتمع الدولي المسؤولية عن حالة التخلف والتبعية التي تعانيها الدول النامية؟ و اذا كانت الدول المتقدمة هي وحدها المسؤولة فما اساس هذه المسؤولية ؟ ام يمكن تحميل الدول النامية جانبا من المسؤولية بوصفها مسؤولية مشتركة ؟

للإجابة على هذه الاشكالية اقترحنا تقسيم خطة البحث الى قسمين يحتوي الاول على الجوانب القانوني للمسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية ام القسم الثاني فسندرس فيه اساس المسؤولية الدولية و كيفيات التعويض عنها و الجهود الدولية المبذولة من اجل تفعيل التنمية

1-ابراهيم مشورب ، قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997 ،ص 23.

المبحث الأول: الجوانب القانونية للمسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية

منذ ظهور مصطلح التنمية في الدول النامية الا وظهرت معه مجموعة العراقيل التي احالت سيره المنتظم، هدا ما جعل مختلف الدراسات الفقهية في هذا المجال تربط من جهة بين ظاهرة التخلف والتنمية، ومن جهة أخرى بين ظاهرتي التخلف ونشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد.[1]

وبهذا الشأن يسوق الحديث عن وضعية التخلف في التنمية الاقتصادية وما تحدثه هده الوضعية من اضرار، خصوصا ان بعض الدول ترجع أصل هده الوضعية الى مبررات قوامها ان التخلف ضرر احدثه الاستعمار اصالة،ومن هنا يمكننا تسليط الضوء في هدا الجزء على الأسباب التي جاءت تحت وطأة التخلف، وما ترتب على ذلك من اضرار.

المطلب الأول: مبررات وأسباب تخلف التنمية الاقتصادية

ان عدم وصول اقتصادات الدول النامية الى حالة متقدمة من النمو والتطور، هو بلا شك نتاج مجموعة من العوامل هده العوامل هي في مجملها معوقات ساقتها العلاقات الموجودة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف.

1- هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004 ،ص 16.

الفرع الأول: الأسباب المطروحة من طرف الدول النامية

لقد طرحت في هذا المجال العديد من الآراء التي ارجعت أصل ظاهرة التخلف الى أسباب معينة مفادها الأوضاع التاريخية التي عاشتها.

أولا: الاستعمار

لقد اكدت مبادئ القانون الدولي الحديث على تجريم الاستعمار واعتباره من الأفعال المنبوذة والمحرمة رغم اعتقاد الطرف المستعمر بمشروعيته، وهذا ما أكده كل من ميثاق الأمم المتحدة وكذا الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

فلقد أدت العلاقات الاقتصادية التي سادت بين الدول المستعمرة و الدول النامية المستعمرة الى اندماج الدول النامية في الأنظمة الاقتصادية العالمية السائدة آنذاك ، فكل حسب من يستعمرها و هدا ما أدى الى تخصيص بعض الأقطاب في انتاج و تصدير المواد الأولية التي تحتاجها الدول المستعمرة كما ان النمو الاقتصادي للدول المستعمرة في تلك الفترة أدى الى تأثر اقتصادات الدول المستعمرة بشكل كبير بحيث ان هذه الأخيرة لا يمكنها التأثير في الظروف السائدة في الأسواق، بل عليها ان تقبل كل ما تفرضه هده الأسواق و خاصة في مجال الأسعار.[2]

كما ان الدول المستعمرة بحكم أساليب وطرق انتاجها واليات التصنيع الحديثة التي تحكم اقتصادها،إضافة الى احتكار هذه الوسائل

1- البند الأول من قرار الجمعية العامة " ان الجمعية العامة ... تعلن ان استمرار الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره يعد الان جريمة تشكل خرقا لميثاق الامم المتحدة ،و لإعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة و لمبادئ القانون الدولي"

2- هند بن عمار، المرجع السابق، ص 17.

والأساليب وحرمان الدول المستعمرة من تطبيقها أدى الى تخلف هذه الدول في هذا المجال مما يعني قصور التنمية الاقتصادية فيها.[1]

و مع مرور الوقت أصبحت اقتصاديات الدول النامية جزءا مكملا لاقتصاديات الدول المتطورة ، و بهذا الصدد يجدر القول بان الاستعمار في نظر الدول النامية هو السبب الرئيسي في بقاء هذه الدول في حالة من التخلف الاقتصادي ليس فقط مقولة من طرف فقهاء هذه الدول، و انما هو حقيقة استدركها كذلك فقهاء الدول الغربية فنجد الفقيه أريك رول في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي بان تحليل الوقائع التاريخية بتجريد يبين ان جميع المجتمعات المتخلفة في الوقت الحاضر كانت قد اتصلت بالعالم الغربي المتمدن و تأثرت به، و لكن بدرجات متفاوتة الا انها عانت من سيطرة الغرب عليها سياسيا و اقتصاديا مما أدى الى استغلالها و احتكار أسواقها دون ان تطور أوضاعها الاقتصادية.[2]

ثانيا: التخلف نتاج تكون الاقتصاد العالمي الجديد

يرى بعض الفقه ان تخلف التنمية الاقتصادية ماهو الانتاج لتكوين النظام العالمي الجديد المبني على الرأسمالية الذي بدوره أدى الى تقسيم العالم اقتصاديا وفق احتكارات عملاقة، وهذا ما جعل الدول النامية تتخلف اقتصاديا بفعل تبعيتها المطلقة للدول المتقدمة.

ومن هنا أصبح التخلف لصيقا بمجموعة من العوامل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخارجية والداخلية التي جعلت هذه الدول في العالم تتصف بالتخلف.

1 – عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008 ،ص 33.

2– عبد الزاق مقري، نفس المرجع، ص 35.

وفي هذا الصدد جاء الدكتور غسان بدر الدين ليؤكد ان الحالة التي تعيشها الدول النامية ما هي الا نتيجة لتقسيم العالم الى قطبين: أوروبا البادئة بالتصنيع المفتقرة للمواد الأولية،وبقية العالم الغني بالمواد الأولية.[1]

من هنا بدأت تنمو فكرة تكوين قطب ثالث سمي بالعالم الثالث بوصفه منبعا للمواد الأولية ومصبا للسلع المصنعة، وباستقرائنا لتاريخ هذه الدول نجد ان أوروبا قد قامت بعمليات نهب واستغلال لخيرات هذه الدول لتتدفق اليها على شكل رأسمال جديد.

فعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم في عدد كبير من دول أوروبا، كانت هذه الدول في حاجة ماسة للمواد الأولية.

ومع تقدم الصناعة في الدول الأوروبية أصبح الإنتاج في الكثير من الدول يزيد عن حجم الاستهلاك، ما جعل هذه الدول تبدأ في البحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من انتاجها الصناعي، هنا أصبحت أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية مصدرا تحصل منه على ما تحتاج اليه من مواد أولية.[2]

الفرع الثاني: الأسباب المطروحة من طرف الدول المتقدمة

رغم اشادة الدول بان التخلف ما هو الا نتيجة لفترة الاستعمار التي عاشتها الا ان الدول المتقدمة قد حاولت ان تقدم أسباب أخرى

1- محمد عوض العزايمة، قضايا دولية تركية قرن مضى وحمولة قرناتى،عمان، 2004،ص 34.

2- هند بن عمار،المرجع السابق،ص18.

تتعلق بالدول النامية نفسها، سواء فيما يخص الحالة الطبيعية لهذه الدول او الحالة الاجتماعية لها.

أولا: الأسباب الطبيعية

هذه العوائق تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وارض صالحة للزراعة، وموقع جغرافي ووفرة المياه،والمصادر الطبيعية الأخرى.

فلقد ربط الباحثون الغربيون التخلف الاقتصادي في الدول النامية بعدة أسباب، من بينها المناخ كخاصية طبيعية تؤدي الى التخلف باعتبار ان البلدان المتقدمة تقع في مناطق معتدلة والدول النامية في مناطق استوائية حارة، ما يجعل وتيرة النمو فيها متأخرة.[1]

فالمجتمع الدولي اقر بوجود فئة من البلدان تعاني من الفقر ومن ضعف مواردها الاقتصادية، و ذلك نظرا لتأثر اقتصادياتها بالصدمات الخارجية و الكوارث الطبيعية كالزلازل و التصحر و غيرها، و اغلبية هذه الدول حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة هي دول داخلية تعاني صعوبة في التنقل مما ينعكس على حجم تجارتها الخارجية، كما ان الدول الجزرية التي تعاني من صغر مساحتها و تدهور عواملها الطبيعية و كذا حركة تنقلها، هذا ما يؤثر على مدى مشاركتها في الحركة التجارية العالمية.[2]

ان وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل فعلا عائقا امام التنمية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة انها متخلفة اقتصاديا حيث استطاعت العديد من الدول التغلب على هذه الظروف بتطوير

1-ابراهيم مشورب ،المرجع السابق ،ص 38.

2 – محمد عوض العزايمة،المرجع السابق، ص 51

وسائل الانتاج للحصول على أفضل مردودية، ومثال ذلك اليابان التي تفتقر الى مصادر الطاقة وتعاني العديد من الكوارث الطبيعية كونها منطقة جزرية، الا انها استطاعت الوصول الى اعلى مراتب التقدم وذلك من خلال **تطوير المناخ بما هو متاح من** موارد.[1]

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

ان الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها البلدان النامية شكلت عائقا يقف وراء تخلفها، وفي المقابل أكبر تحدي تواجهه التنمية ومضمون هذه الأوضاع يتلخص فيما يلي:

-ارتفاع معدل النمو السكانيا

تستهلك قضايا السكان الجزء المهم من جهود التنمية والاستثمار، ففي كثير من الدول النامية هناك نسبة تعادل 30% من اجمالي الاستثمار تنخرط في أنشطة متصلة بالسكان مقارنة مع نحو 15% في البلدان الأوروبية، الامر الذي ينعكس تدهورا على نوعية تلك الخدمات.

ان نمو السكان في بلد ما يخضع لمكونات ثلاث، هي الولادات والوفيات والهجرة ، و لقد ظهرت العديد من الدراسات على النطاق العالمي مفسرة لنا العلاقة بين هذه المتغيرات، فأفرزت بعض النظريات أهمها نظرية الانفجار الديمغرافي، و التي تفسر بان الدول المتقدمة عرفت و لا زالت تعرف نموا سكانيا ثابثا تقريبا او متزايدا بشكل قليل و هذا ما ميز تلك المرحلة و بعد تطور وسائل الحياة الاجتماعية بدأت تتقلص نسبة الوفيات مما أدى الى وجود تفاوت بين حجم الولادات

1 – علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980 ص 110.

و الوفيات، و هذا ما اطلق عليه بمرحلة التحول و لكن نفس تلك الوسائل قامت بالتحكم في حجم الولادات لتعود الموازنة من جديد.

اما بالنسبة للدول النامية فهي تتأرجح بين المرحلة الأولى والثانية، فمعدل الزيادة الطبيعية لهذه البلدان الذي بدوره يتأثر بحجم الولادات والوفيات هو مرتفع عموما وخاصة لزمرة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة على وجه الخصوص. [1]

ويلاحظ ان أكثر المعدلات انخفاضا يتركز لدى بلدان التنمية البشرية المتوسطة، وهي التي مارست طويلا سياسة التخطيط العائلي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان التوزيع الجغرافي لسكان العالم يوضح ان نحو ¾ من سكان العالم يقطنون الدول النامية، و ¼ يعيشون في الدول المتقدمة و من المتوقع ان تضم القارات الثلاث اسيا و افريقيا و أمريكا اللاتينية نحو 85% من سكان العالم.

كما تشير البيانات الى ان التركيب العمري للسكان يتمثل في ارتفاع نسبة الأطفال من السكان في الفئة العمرية من يوم الى 14 سنة، ويمثل الأطفال تحت 15 سنة في هذه الدول ما يقرب نصف عدد السكان ويترتب على ذلك ارتفاع عبئ الاعالة في الدول النامية و الذي يتم احتسابه كالاتي:

عبئ الاعالة = مجموع الافراد الأكثر من 15 سنة + مجموع الافراد فوق 15 سنة [2]

مجموع القوة العاملة ما بين 15 و 65 سنة

1 – علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، الاردن،2009 ص190

2–هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 ص85.

و يعني ان القوة العاملة في الدول النامية يجب ان تبذل جهدا مضاعفا بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، إضافة الى ما تتحمله الدول النامية من أعباء ضخمة لتوفير الخدمات الأساسية لهذه الفئات، مما يعني وضع قيود على عمليات التنمية داخل هذه الدول.

-العوائق المتعلقة بالصحة II

هذه الفئة من العوائق تتعلق بسوء الحالة الصحية و انتشار الامراض بين سكان الدول النامية و خاصة الأكثر فقرا منها، فرغم التطور الذي حصل في المجال الطبي و تحسن الحالة الصحية لسكان الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية لا زالت الكثير من الامراض منشرة بشكل واسع و خاصة في المناطق الريفية كالملاريا و السل و الكوليرا، و يرجع ذلك الى عدة أسباب من بينها الوضع المعاشي المتردي و التخلف الاجتماعي و الثقافي .[1]

ولقد وجدت في هذا المجال بعض المؤشرات يمكن من خلالها الحكم على المستوى الصحي في البلدان النامية وبالتالي معرفة اثار هذا المستوى على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، هذه المؤشرات تشمل:

1-الانفاق على الصحة

تبلغ نسبة الاجمالي الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001حوالي 4.9% لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مقابل 9.8% في العالم و6% في الدول المتوسطة الدخل و10.8% للدول العالية الدخل .[2]

1- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق، ص197.

2- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 113

2-وفيات الرضع

تعتبر معدلات وفيات الرضع في الدول النامية من المعدلات المرتفعة في العالم وتشهد بعض البلدان أرقاما شديدة الارتفاع مقارنة مع دول العالم .

3-توافر الأطباء

تعاني الكثير من الدول النامية و أهمها موريتانيا، السودان الصومال، جيبوتي ..الخ من ندرة في الكوادر الطبية اذ ينخفض عدد الأطباء لكل مائة الف نسمة الى اقل من 51 طبيب و حوالي 72 ممرضة ،كما تعاني هذه الدول من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير ،و من هنا فان توافر الأطباء يعتبر مؤشرا مهما يعبر عن نسبة الصحة في بلد معين، و في هذا الصدد تشير الأرقام الى ان هناك بعض البلدان قد وصلت الى المعايير الدولية سواء نتيجة لقلة سكانها او بسبب فئات الدخل فهو متوسط ،و غالبا ما يخفي اختلافات مهمة ناهيك عن الحديث عن الاختصاصات او نوعية الخدمات المقدمة.[1]

المطلب الثاني:آثار التخلف عن ركب التنمية الاقتصادية

من المستقر عليه في القانون الدولي فقها وقضاء وعملا ان المسؤولية الدولية ترتبط بصفة أساسية بتعويض الضرر،وان تفاوتت الرؤى في موقع الضرر و عليه ينبغي في اطار الحديث عن المسؤولية الدولية تحديد الاضرار التي يراد المساءلة على أساسها.[2]

1-عبد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص 179.

2 – معلم يوسف ، المسؤولية الدولية بدون ضرر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، ص 92.

الفرع الأول: الآثار الناتجة عن الاستعمار

تفيد قواعد القانون الدولي فيما يخص حقوق دولة الاحتلال بالنسبة للأموال والممتلكات العامة في الأراضي المحتلة ، انه لا يجوز لدولة ان تمتلك الأموال العقارية و انما لها الحق في ادارتها و الانتفاع بها وفق قواعد الاستغلال، كما لا يجوز للدولة المحتلة الاستولاء على الملكيات الخاصة للأفراد او ان تصادر الموارد و الثروات الطبيعية للدولة او الإقليم المحتل غير ان الواقع يفيد غير ذلك فمعظم اشكال التخلف التي عرفتها الدول النامية كانت تحت نير الاستعمار و هذا ما ابرزته الاثار التالية :

أولا: التبعية التجارية

يتبلور هذا الشكل من تبعية النامية للدول المتقدمة بالدرجة الأولى من خلال التبادل التجاري في مجال السلع الغذائية والتكنولوجية عدا عن حجم الصادرات والواردات بين هذه الدول.[1]

ثانيا: التبعية المالية

تعتبر المديونية الخارجية شكلا من اشكال التبعية المالية المباشرة ويتبين ذلك من خلال عدم قدرة كثير من الدول النامية على تسديد ديونها للدول الأخرى والتي عادة هي الدول الصناعية، وعلى صعيد الدين العام الخارجي للدول النامية فقد ارتفع اجمالي مديونيتها بنسبة 9.2 % في 2007 .

1- حسن كريم حمزة ،العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص65

ثالثا: التبعية الغذائية

تعتبر هذه التبعية من أخطر اشكال التبعية التي تعاني منها الدول النامية، حيث ان جميع الدول تعتمد في توفير غذائها من الدول المتقدمة والمنتجة في العالم ،وخطورة هذه التبعية تنبع من كون الغذاء اهم حاجات الانسان.[1]

رابعا :التبعية التكنولوجية

تتمثل التبعية التكنولوجية باستهلاك الدول النامية لكل ما تنتجه الدول المتقدمة من سلع تكنولوجية، بنقل واستيراد تقنيات معينة من خبرائها الأجانب، هذا الامر في الحقيقة لم يؤدي الى نمو وتطور تكنولوجيا الدول النامية، بل أدى الى تعزيز تعلق اقتصاد هذه الدول في هذا المجال بالدول المتقدمة.[2]

الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتخلف

أولا: البطالة وارتفاع نسبة الامية

ان مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي للقطاع الخاص صرحت ان البطالة باتت ازمة عالمية وخاصة في الدول النامية، حيث ترتفع معدلاتها الى اعلى المستويات فوفقا لتقديرات البنك العالمي يوجد نحو 200 مليون عاطل عن العمل في العالم معظمهم من الدول النامية، وانه وبحلول سنة 2020 يتعين توفير 600 مليون فرصة عمل في البلدان النامية، و في هذا الصدد اشارت منظمة العمل الدولية الى ان تباطؤ النمو الديمغرافي في منظمة اليورو بسبب ازمة الديون فيها

1 –هند بن عمار، المرجع السابق، ص 34

2 – حسن كريم حمزة،المرجع السابق، ص

و ضعف الانتعاش الاقتصادي في الو.م.ا يؤثران سلبا على الاقتصادات الناشئة.[1]

وعلى مدى سنوات ركزت مؤسسات بريتن وودز على تعزيز النمو الاقتصادي كوسيلة لخلق فرص العمل.

والبطالة بدورها لها العديد من التأثيرات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية او غيرها نذكر أهمها:

-تؤدي الى انتقاص الامن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله **مما يعرضه**

-العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية

-تدفع الى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.

وهذا الجدول يبين معدلات البطالة في بعض دول العالم لعام 2008

كوريا الجنوبية	**سنغافورة**	**استراليا**	**كندا**	**الو.م.ا**	**الاتحاد الاوروبي**	**العالم العربي**	**الدولة**
3.7	**3.2**	**5.7**	**8.0**	**9.4**	**8.6**	**14**	**النسبة %**

المصدر: صندوق النقد العربي

1 – كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012-2013، ص 50

تطور معدلات الأمية في العالم %

الدول	1970	1980	1990	1995	2000
دول عربية	70.7	60	48.8	43.8	38.8
دول نامية	51.9	41.8	32.6	29.6	26.3
دول متقدمة	5.7	3.4	1.9	1.4	1.1
العالم	37	30.6	24.6	22.7	20.6

(المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لليونسكو 1999 ص 7-11 وما بعد) .

ثانيا: الاثار الاقتصادية الناتجة عن العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية

لتوضيح اثر التخلف على المجال الاقتصادي ارتأينا الاعتماد على تحليلات بيانية و لهذا سنعرض امامكم اهم القطاعات التي تضررت بشكل او بآخر من تخلف التنمية في الدول النامية:

الجدول 01: مساهمة مجمل القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي المحلي للدول النامية من عام 2002 الى عام 2008 .

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة المساهمة	% 38.0	% 39.9	% 43.3	% 48.4	% 49.8	% 49.2	% 41.0

المصدر: صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008)

الجدول 02: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لعام 2008 لبعض الدول مقارنة بأوروبا والعالم

الدولة	الاردن	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا	السودان	اوروبا	العالم
نسبة المساهمة	% 3.6	% 13.3	% 12.8	% 9.4	% 7.3	% 35.5	% 2.10	% 4.00

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2008

الجدول 03: نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي

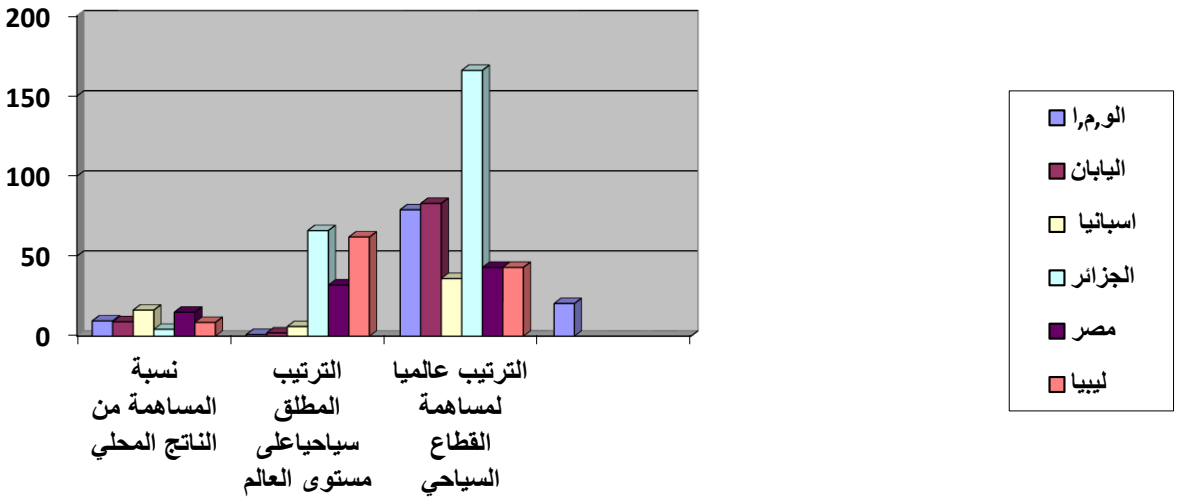

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2010.

بناء على هذه التحليلات البيانية نجد ان المؤشرات الدالة على معدلات التنمية في الدول النامية منخفضة مقارنة مع دول العالم رغم ان بعض القطاعات ساهمت بشكل جيد في النهوض بتنمية هذه البلدان.

المبحث الثاني: المسؤولية الدولية عن ظاهرة التخلف وكيفية التعويض عنها والجهود الدولية المبذولة من اجل القيام بتنمية شاملة

قبل الحديث عن الأسس التي تقوم عليها المسؤولية وكيفية التعويض عنها، يجب الوقوف عند مفهومها خصوصا بعد وقوع الاختلاف حولها، فنجد مثلا الأستاذ شارل روسو يعرفها بانها:" وضع قانوني بمقتضاه تلتزم الدولة المنسوب اليها ارتكاب عمل غير مشروع وفقا لأحكام القانون الدولي، بتعويض الدولة التي وقع هذا العمل في مواجهتها ".[1]

المطلب الأول: أساس المسؤولية الدولية وكيفية التعويض عنها

ان التنمية الاقتصادية ومسؤولية تحقيقها هو التزام يقع على عاتق المجتمع الدولي، اذن يمكن تأسيس المسؤولية على أساس الاخلال بهذا الالتزام، سواء من طرف الدول المتقدمة او الدول النامية.

الفرع الأول:أساس المسؤولية الدولية

أولا: مسؤولية الدول المتقدمة عن تخلف التنمية

تنقسم المسؤولية القانونية على وجه العموم وفق التشريعات الوطنية الى مسؤولية جنائية ومسؤولية مدنية، وتتفرع عن المسؤولية المدنية المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، ويندرج في إطار المسؤولية التقصيرية العمل غير المشروع المخالف للقانون.[2]

ويقصد بالعمل غير المشروع في القانون الدولي كل مخالفة لالتزام فرضته قواعد القانون الدولي، فواضح من هذا التعريف ان العمل

1- معلم يوسف،المرجع السابق،ص94

2- -محمد صبري السعدي،القانون المدني الجزائري، الجزء الثاني ،دار الهدى، الجزائر 1991 ص91

غير المشروع قد يكون تصرفا إيجابيا، او سلبيا (امتناع او إغفال او إهمال).

وفي هذا الإطار فان الأفعال العمدية التي قامت بها الدول المستعمرة في حقبة الاستعمار انتهكت قواعد القانون الدولي، ومن بين الأعمال غير المشروعة الاستيلاء على الممتلكات وتدمير الأموال العامة والاستيلاء على الثروات الطبيعية، كما قد يكون سلبيا وينطبق الحال على تقصير الدول المتقدمة في بذل العناية اللازمة لتحقيق التنمية في الدول النامية.[1]

ثانيا: المسؤولية المشتركة للدول النامية في تخلف التنمية الاقتصادية

لا يمكن ان ننفي مسؤولية الدول النامية في تعميق حالة التخلف التي تعانيها وذلك بزيادة الانفاق العسكري فحقيقة انه من سمات العلاقات الدولية المعاصرة، غير ان المشكلة حقيقة تكمن في توجه الدول النامية نحو زيادة انفاقها على الالة العسكرية مبررة ذلك بالحفاظ على سيادتها وتحقيق التوازن الأمني وسياسات الردع.

فقد ذكر تقرير التنمية البشرية لعام 1944 ان التكلفة البشرية للإنفاق العسكري في البلدان النامية كانت على حساب مجالات حيوية أولى بالتنمية ، ففي مجال الصحة من حوالي 125 مليار مخصصة للإنفاق العسكري في الدول النامية تمثل تكلفة الصحة 12 % الامر الذي يجعل مليار شخص دون تامين صحي ، ومليارات من الأطفال يموتون كل سنة بسبب امراض معدية يمكن تفاديها ، 192 مليون طفل يعانون من سوء التغذية و 1.3 مليار شخص لا يحصلون على المياه

1-هند بن عمار،المرجع السابق،ص77

و في مجال التعليم هناك 900 مليون شخص لا يمكنه القراءة ،و 80 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية ، و في مجال السكن هناك حوالي 03 مليارات من البشر يعيشون في بلدان لا يتجاوز فيها المعدل السنوي للنمو 2 %حسبما تفيد احصائيات الأمم المتحدة الصادرة حول الالفية.

وفي سياق اخر فان تفشي ظاهرة الفساد التي عرفتها الدول النامية كانت سببا وراء تخلفها، ذلك ان تكلفة الفساد باهظة اذ انه يؤدي الى إعاقة الاستمارات الأجنبية، كما انه يؤدي المصدرين والمستهلكين عند انعكاس فاتورة الفساد عليهم.[1]

إضافة الى ذلك فان تخلف البنية السياسية المتمثل بتغييب دور الجماهير الشعبية، بهذه الدرجة أو تلك، وذلك لحساب

وبدوره فإنَّ النفط قد لعب دوراً بارزاً ومتناقضاً في الحياة العربية. فظهور النفط والغاز بكميات كبيرة في بعض الأقطار العربية دون البعض الآخر، قد أضاف عاملاً جديداً إلى عوامل التجزئة القومية بقسمه الأقطار العربية إلى أقطار غنية وأخرى فقيرة من جهة، وإلى تشويهه العملية التنموية في الدول النفطية من جهة أخرى.[2]

إن النفط الذي هو ثروة طارئة وآيلة عاجلاً أم آجلاً للنفاذ و ثمرته المتمثلة بالبتر ودولار الريعي الذي عرَّفه أحدهم بأنَّه "كل نوع من الدخل يحصل عليه الإنسان دون أن يتحمل في سبيله أي عناء" للدول النفطية عنصر التمويل الكثيف ولكن – مع الأسف – غير

1–علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ، ص 179

2–السعيد رويجع ، التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري ، 1970–2007 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، ورقلة ، الجزائر، 2013.ص

المشفوع بالأيادي والعقول الوطنية، حيث كان وما يزال اكتشاف واستخراج وتحويل واستهلاك مادة النفط كله بأيادٍ وعقول أجنبية، الأمر الذي حال دون تحول المواطن في هذه الدول إلى إنسان منتج وفاعل في العملية التنموية وليس فقط مستهلكاً كسولاً لما ينتجه الآخرون!. إنَّ توفر رأس المال للتنمية هو "شرط لازم ولكنَّه ليس كافياً" على حد تعبير يوسف صايغ (انظر: يوسف صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية الجزء الثالث، بيروت 1985، ص 95- 97)كما أدى التضخم الريعي المتواصل لعائدات النفط في الدول المعنية إلى تضخم مقابل استيرا د السلع الاستهلاكية الأجنبية، وخاصة من الدول الرأسمالية، علماً أنَّ هذا الاستيراد غالباً ما تركز على السلع الكمالية دون الحاجيّة، وأدى إلى سلوك استهلاكي بذخي اتكالي واغترابي للفرد والمجتمع، وإذن إلى مزيد من التبعية والارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي.

كما أصبح الريع المتأتي عن تصدير النفط الخام في الدول المعنية هو المصدر الوحيد لتغطية الإيرادات، وهو ما أخلَّ إخلالاً خطيراً بالآلية الاقتصادية في المجتمع، وجعل العلاقة بين مستوى إنتاجية أفراده ومستوى استهلاكهم علاقة شبه معدومة.[1]

الفرع الثاني: التعويض على اضرار تخلف التنمية الاقتصاديةوفق مبادئ القانون الدولي

من المتفق عليه وفق قواعد القانون الدولي ان اشخاص القانون الدولي لهم الحق في المطالبة بإصلاح الضرر المترتب على مخالفة قواعد القانون الدولي، اد ما تبثث مسؤولية محدث الضرر، و يمكن تعريف التعويض في القانون الدولي انه جبر الضرر الناجم عن الفعل

1- السعيد رويجع ، المرجع السابق ، ص 32

غير المشروع الذي يصدر من دولة في مواجهة دولة أخرى، و ذلك بإزالة الاثار الضارة المترتبة على عملها سواء كان ماديا او معنويا فعندما تم تأسيس مسؤولية الدول على اضرار الاستعمار تبينت على اثر هذا بعض أنواع التعويضات:

أولا: التعويض العيني

يقصد به إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل ارتكاب العمل غير المشروع او اصلاح الضرر، وذلك برد الدولة المسؤولة الحقوق الى أصحابها بموجب التزاماتها الدولية وفقا للقانون الدولي، في هذه الحالة تزول الاثار المترتبة على العمل غير المشروع ما أمكن، وهذا ما أكدته المادة 35 من مشروع لجنة القانون الدولي حيث ذكرت انه " على الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دوليا التزام الرد بشرط ان يكون الرد غير مستحيل ماديا، مستتبع بعبئ لا يتناسب اطلاقا مع المنفعة المتأتية من الرد بدلا من التعويض "[1]

ثانيا: التعويض المالي

يعد التعويضالمالياو بمقابل من أكثر صور التعويض شيوعا ويتمثل بالتزام الدولة المسؤولة بدفع مبلغ من المال الى المضرور كتعويض عن الاضرار التي نجمت عن افعالها غير المشروعة، ويأخذ التعويض المالي صورتين التعويض النقدي والتعويض غير النقدي كتقديم الخدمات.

ويتم تحديد التعويض المالي بالاتفاق بين أطراف النزاع عن طريق المفاوضات او عن طريق التحكيم او القضاء الدولي.

1 – فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، ،2006 ص 115.

ثالثا: الترضية

يقصد بالترضية أي اجراء غير التعويض العيني او المالي يمكن للدولة المسؤولة ان تقدمه للدولة المتضررة بمقتضى العرف او الاتفاق بين أطراف النزاع لإصلاح الضرر، والترضية من أكثر الطرق ملائمة لإصلاح الضرر المعنوي. وتتخذ الترضية اما شكل إقرار بالخرق أو اعتذار رسمي او أي شكل اخر مناسب.[1]

المطلب الثاني: الجهود الدولية المبذولة في تفعيل مجال التنمية

في ظل حالة عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية،وعدم المساواة والتوازن كان لابد من التعاون الدولي وبذل جهود جبارة نحو إيجاد بيئة اقتصادية تراعى فيها وضعية الدول النامية.

الفرع الأول:الاليات المتعلقة بإصلاح ضرر المديونية

بعد ارتفاع أسعار النفط عامي 1989 و1979م ظهر عجز كبير في موازين مدفوعات الدول النامية، ورغم تمويل هذا العجز بالاقتراض من فائض الأوبك، الا ان المديونية الخارجية استمرت في التصاعد حتى وصلت حدا أعجز العديد من الدول المتخلفة عن الوفاء بخدمة ديونها، الامر الذي أدى الى إعادة النظر في كيفية تسيير هذه الديون بإعادة جدولتها.[2]

أولا: إعادة الجدولة

يقصد بإعادة الجدولة تعديل شروط تسديد الديون بتأجيل وتمديد اجال التسديد، وتتصرف هذه العملية الى الديون المستحقة خلال فترة

1- زازة لخضر، احكام المسؤولية الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2011 ص 238.

2-فضيلة جنوحات المرجع السابق ص 147.

زمنية معينة، ليتم سدادها خلال فترة زمنية أطول بعد مرور فترة سماح يتفق عليها.

ويتم إعادة جدولة ديون الدولة المدينة وفق شرط تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يضعه صندوق النقد الدولي، او ما يعرف بسياسات التثبيث او التكييف الاقتصادي الهيكلي النابع من قواعد المشروطية التي يشرف كل من الصندوق و البنك الدوليين على تنفيذها بحيث يطبق هذا البرنامج سواء لجا العضو الى صندوق لتمويل العجز في ميزان مدفوعاته ، او للحصول على معاونة في عملية إعادة الجدولة لديونه الخارجية.

هذا من جهة و من جهة أخرى فان لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة اعتبرت ان هذه البرامج لا تحقق حلا منصفا و موجها نحو التنمية، بل ان إعادة الجدولة عمقت الحجم الكلي لديون هذه الدول و ذلك لما رتبته من اثار اقتصادية و اجتماعية و كذا الاشتراطات التي اضعفت فعاليتها.[1]

هذا ما أدى الى محاولة اتخاذ إجراءات أخرى كإلغاء الديون او محاولة تخفيفها.

ثانيا: تخفيف الديون او الغائها

تستهدف مبادرة تخفيف أعباء ديون الدول الأكثر فقرا، المؤهلة الى مستويات تمكنها من خدمة ديونها دون الحاجة للحصول على تخفيف لاحق للديون ودون الاضرار بتنميتها، ويستلزم للقيام بهذا الاجراء الذي دخل حيز التنفيذ عام 1997 بعض الشروط لاستفادة الدولة الفقيرة المثقلة بالديون، ان يكون دخل الفرد فيها اقل من 885 دولار سنويا، وان

1- محي الدين حمداني، المرجع السابق، ص 96

تواجه الدولة المعنية مستوى دين غير ثقيل حتى بعد تطبيقها لإجراء إعادة الجدولة.

وعمليا وفق احكام مبادرة تخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون، فانه حتى عام 2000 لم تنجز سوى اربع دول هذا الاجراء في صورته النهائية، مع تقديم 19 دولة الوثيقة بصورة أولية مؤقتة و خاضعة للمراجعة.[1]

اما عن فكرة إلغاء الديون فانه حتى الثمانينات كانت الدول المتقدمة تعارض هذه الفكرة، غير انه مع ضغوط دول العالم المتخلف و مع حالة التأزم التي وصلتها المديونية هنا بدأت تنحني الدول الدائنة منحنى نحو الغاء جزء كبير من الديون العسكرية، اما الديون المدنية المخصصة للتنمية فيمكن الغاء نسبة منها بحسب درجة النمو في الدولة المدينة، و على هذا الأساس اقرت الدول الدائنة مبدا يعرف "ببنود نابولي " لعام 1994 و بمقتضى هذه البنود تلغى الديون العادية المستحقة على الدول المتخلفة بنسبة 67 % كحد اقصى، و تعاد جدولة النسبة المتبقية لمدة 22 سنة مع فترة سماح لمدة 06 سنوات بأسعار فائدة السائدة في السوق.

الفرع الثاني:الاستثمار كألية لتفعيل التنمية

تندرج المساعدات او المعاونات الخارجية والاستثمارات المباشرة في إطار تدفق رؤوس الأموال الى الدول المتخلفة بهدف التخفيف من حدة احتياطات هذه الدول لرؤوس الأموال لغايات التنمية، اذ تسعى الدول المتخلفة الى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بغية التخفيف من حدة التخلف الذي تعاني اثاره.

1- فضيلة جنوحات، المرجع السابق، ص 148

ويعرف الاستثمار على انه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول او قد تقصر، وربطها بأصول من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة المالية لتلك الاموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل، وعن النقص المتوقع في قوة تلك الأصول الشرائية بفعل التضخم و، كذا عن المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.[1]

ومجالات الاستثمار متنوعة منها المحلية والخارجية، والتي تتم بشكل مباشر او غير مباشر، والاستثمار كعملية دخلت مجال الاقتصاد في الآونة الأخيرة فإنها كغيرها من المجالات التي تعرضت الى اراء منها ما اعتبرها انها عملية تنمي التجارة وتقوي المنافسة، معتمدة في رأيها على ان الاستثمار يعمل على دفع النمو في اقتصاديات الدولة المضيفة والدولة الام، يضاف الى ذلك ان الاستثمارات الأجنبية قد تحل كوسيلة للإجراء التبادل في السلع والخدمات على المستوى العالمي، الا ان ذلك لا يعني بالضرورة ان الاستثمارات و التجارة وسيلتين بديلتين لتحقيق التكامل الاقتصادي.[2]

فالاستثمار الأجنبي لا يحل محل صادرات الدول، بل يعمل على تنشيطها وان كان يعمل على إيجاد قاعدة توزيعية أوسع، كما يوسع من نطاق مزيج المنتجات التي تباع في الأسواق الأجنبية.

1- رمز يزكي،أزمة القروض الخارجية، دار المستقبل العربي،الطبعة الأولى،مصر، 1987 ،ص275

2-عماري عمار ، اشكالية التنمية المستدامة و ابعادها مداخلة في مؤتمر دولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر 2008، ص 13.

اما الراي المعارض فاعتبر ان الاستثمار هو مجرد شكل من اشكال التبعية، لأنه يرتب اثار اقتصادية واجتماعية تعمق من حالة التخلف، وتبقي على التبعية مؤسسين رأيهم على ان غالبية الاستثمار تتم في العالم المتقدم، عن طريق الشركات عبر الوطنية.[1]

كما ان سياسات الخوصصة وتحويل المرافق العامة من أهدافها الخدماتية الى أهداف ربحية للمستثمر، وبالتالي ترسيخ الاستغلال لهذه المرافق، وبالنتيجة تصبح الدولة أداة تحرس هذه الاستثمارات بدلا من ان تباشرها.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن المسؤولية الدولية عرفت تطورا عميقا فرغم عدم تبلور هذه المسؤولية في شكلها الجنائي الاقتصادي الدولي إلا أن كونها من المواضيع الحساسة والحيوية خاصة ان الدول المتخلفة لا تزال تعاني من إرهاصات ماضي مؤلم من الاستعمار القديم وواقع يشخصه الاستعمار الجديد بأدوات العولمة والذي زاد من حالة التخلف التي تكاد تأتي على اقتصاديات هذه الدول ومستقبل شعوبها ذلك ما يثير إشكالية ضرورة وجود هذا النوع من المسؤولية.[2]

كما عكفت الدراسة على تأسيس حق الدول المتخلفة في التنمية وبالتالي التخلص من التخلف بوصفه حق تكلفه الصكوك الدولية لجميع الأمم على السواء اذ انه ثابت في ميثاق الأمم المتحدة وفي اعلان الأمم المتحدة الخاص بالتنمية لعام 1986 وكذا في ميثاق حقوق وواجبات

1-جابر فهمي عمران،الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر 2013،ص 96.

2-هند بن عمار ، المرجع السابق، ص 186.

الدول الاقتصادية لعام 1974 وفي العديد من القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي نهاية هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات في هذا المجال:

- ضرورة وجود جهات قضائية اقتصادية دولية مختصة تنظر في مسائل تخلف التنمية والاضرار الناجمة عنها

- اصلاح مؤسسات المجتمع الدولي فعلى صعيد الامم المتحدة لابد من دور اثر فعالية فالوضع الحالي يفيد انها في المجال الاقتصادي لا يمكنها التدخل في العديد من المسائل التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية كمسائل المبادلات الدولية و تدفق الاستثمارات و أسعار الصرف و الإشراف فعليا على حلول لمشاكل المديونية عدا عن ذلك المنظمات الدولية التي استفردت بمعالجة هذه الميادين كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية.

- المبادرة بملتقيات دولية تعمل على البحث في وضع اسس جديدة للمسؤولية الدولية تتماشى و طبيعة الضرر التنموي

- تجسيد فكرة التعاون الدولي للقضاء على اشكال التخلف و ذلك من خلال تبادل الخبرات و اتاحة الوسائل التقنية و تدريب الكفاءات المحلية و انشاء اجهزة دولية بمقتضى الاتفاقيات تتولى متابعة ذلك مع ضرورة خلق شراكات بين الدول المتقدمة والمتخلفة كوسيلة لإصلاح الضرر و التخفيف من حدة التخلف.

- البحث في طاقات جديدة تضمن الاستمرار في السير المنتظم للتنمية وبالتالي الابتعاد عن مسار التخلف.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-علي لطفي ، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980

2-

رمزيزكي،ازمةالقروضالخارجية،دارالمستقبلالعربي،الطبعةالاولى،مصر ، 1987

3- محمد صبري السعدي ، القانون المدني الجزائري ، الجزء الثاني ، دار الهدى ، الجزائر 1991

محمد عوض الهزايمة ، قضايا دولية تركة قرن مضى و حمولة قرن اتى،، عمان، 20044-

5- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007

6-عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008

7- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي،دار جليس الزمان، الاردن،2009

حسن كريم حمزة ،العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011-8

9-نائل عبد الحافظ العواملة ، إدارة التنمية ، دار زهران للنشر ، الأردن، 2012

10- السعيد رويجع التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2007 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية ورقلة الجزائر 2013.

11 جابر فهمي عمران، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،مصر 2013
، دار المنهل اللبناني، بيروت.قضايا التخلف و التنمية في العالم الثاالث12-ابراهيم مشورب ،

المذكرات والرسائل:

1-هند بن عمار، المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004.
2- فضيلة جنوحات اشكالية الديون الخارجية و اثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر 2006.
3- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008
4-عماري عمار ، اشكالية التنمية المستدامة وابعادها مداخلة في مؤتمر دولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر 2008
5-زازة لخضر، احكام المسؤولية الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2011.
7- كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012-2013.

8- معلم يوسف ، المسؤولية الدولية بدون ضرر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر.

التقاريروالوثائق:

1-إعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية، منشورات الجمعية العامة للأمم المتحدة،الدور 41 نيويرك 1986.

2-قرار الجمعية العامة رقم328، الدورة29، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك،1974